



قرار تعقيبي

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة التعقيبية الثانية بالمحكمة الإدارية القرار التالي بين:

المعقبتان: ورثة وهما أرملته وابنته
محلّ مخابرتهما لدى نائيهما الأستاذ المحامي لدى التعقيب الكائن كتبه
بعدد فنج

من جهة،

والمعقب ضده: المكلف العام بتراعات الدولة الكائن مقره
بمكاتبه بعدد شارع تونس.

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدم من نائب المعقبين المذكورتين أعلاه المرسم بكتابة المحكمة بتاريخ 26 ماي 2017 تحت عدد 316449 طعنا في الحكم الإستئنائي الصادر عن الدائرة الإستئنافية الثالثة تحت عدد 29990 و 29956 بتاريخ 2 جانفي 2017 والقاضي بضم القضية عدد 29990 وعدد 29956 والقضاء فيهما بحكم واحد وقبول الإستئنافين شكلا ورفضهما أصلا وإقرار الحكم الابتدائي المستأنف وإجراء العمل به وحمل المصاريف القانونية على المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

وبعد الإطلاع على الحكم المطعون فيه الذي تفيد وقائعه أنه صدر لفائدة مورث المعقبين الحكم الابتدائي عدد 1/18691 بتاريخ 1 نوفمبر 2012 والذي قضى بإلزام المكلف العام بتراعات الدولة بأن يؤدّي لفائدة المدعي مبلغا قدره مليون وتسعمائة وثمانية آلاف دينار

(1.908.000,000 دينار) بعنوان قيمة الارض المستولى عليها وحفظ حقه في خصوص غرامة الحرمان من التصرف ورفض الدعوى في ما زاد عن ذلك وحمل المصاريف القانونية على الجهة المدعى عليها كإلزامها بأن تؤدّي للمدعي مبلغ 450 دينار بعنوان تقاضي وأجرة محاماة غرامة معدّلة من المحكمة ومبلغ 2.700,000 دينار لقاء أجره الإختبار الأوّل والثاني ومبلغ 150 دينار لقاء أجره الإذن على عريضة ومبلغ 30,725 دينار لقاء الإعلام به، فاستأنفه المكلف العام بتزاعات الدولة والمعقبتان المذكورتين أعلاه أمام الدائرة الإستئنافية الثالثة التي أصدرت فيه الحكم المبين بالطالع موضوع الطعن الراهن.

وبعد الإطلاع على المكتوب المدلى به من نائب المعقبتين بتاريخ 26 جويلية 2017 والمتضمّن طلب الرجوع في مطلب التعقيب الراهن.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملفّ.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرّخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالتصوّص اللاحقة وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرّخ في 3 جانفي 2011.

وبعد الاطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونيّة لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 20 ديسمبر 2018 وبها تمّ الإستماع إلى المستشارة المقرّرة السيدة جهان الهرمي في تلاوة ملخص لتقريرها الكتابي وحضر الأستاذ ممثّل المعقّبة وتمسّك بمطلب الرجوع في التعقيب وبصفة عرضية قرن هذه القضية بالقضية عدد 316425 كما حضر ممثّل المكلف العام بتزاعات الدولة وتمسّك بنفس الطلب.

قرّرت المحكمة حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 24 جانفي 2019.

وبها وبعد المفاوضة القانونيّة صرّح بما يلي:

حيث ينصّ الفصل 32 من قانون المحكمة الإدارية على أنّه يمكن للمدعي أن يتخلّى كلياً أو جزئياً عن دعواه وذلك بعدوله عن طلباته ولا يقبل إلاّ التخلّي الصريح.

وحيث أدلى المعقّب بتاريخ 26 جويلية 2017 بمكتوب تضمّن طلب الرجوع في مطلب التعقيب، طبقاً لما أجازته الفصل 32 المشار إليه أعلاه وتعيّن لذلك التصريح بقبوله.

ولهذه الأسباب:

قررت المحكمة:

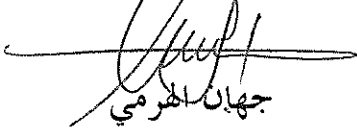
أولاً: قبول مطلب الرجوع في التعقيب.

ثانياً: حمل المصاريف القانونية على المعقبين.

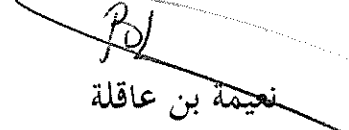
وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الثانية برئاسة السيدة نعيمة بن عاقلة وعضوية المستشارتين السيدتين نرجس تيرة ونادية نوييرة.

وتلي علنا بجلسة يوم 24 جانفي 2019 بحضور كاتبة الجلسة السيدة أمينة غريبي.

المستشارة المقررة


جهان الهرمي

رئيسة الدائرة


نعيمة بن عاقلة

الكاتب العام للمحكمة الإدارية
أطفن الحكالدي